الأمم المتحدة

A/58/555/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
19 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية مقدم من رئيس الجمعية العامة

مذكرة من الأمانة العامة*

إضافة

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لقطاع الأعمال (نيويورك، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

موجز

في سياق التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، عقدت الجمعية العامة جلسات استماع غير رسمية وأجرت حوارا تفاعليا مع ممثلي كيانات قطاع الأعمال التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و/أو المعتمدة لأغراض عملية تمويل التنمية. وترأس الاجتماع صاحب السعادة السيد جوليان ر. هونته (سانت لوسيا)، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وذلك بمقر الأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكان الموضوع العام للاجتماع هو: ”منظور قطاع الأعمال فيما يتعلق بتنفيذ توافق آراء

* أعد هذه المذكرة موظفو مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بالتشاور مع اللجنة التوجيهية لمحاوري دوائر الأعمال بشأن تمويل التنمية.

111203 111203 03-62684 (A)

مونتيري: القضايا الحرجة، وأمثلة عن حالات النجاح، والخطوات المقبلة''. وشملت جلسات الاستماع والحوار تبادل آراء أجرته أفرقة مناقشة وتناول المواضيع الثلاثة التالية: (أ) ''زيادة فعالية الروابط بين قطاع الأعمال والحكومات في تنفيذ توافق آراء مونتيري''؛ و (ب) ''الطرق العملية لتعبئة رأس مال القطاع الخاص من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري''؛ و (ج) ''تعزيز اتساق السياسات لتنفيذ توافق آراء مونتيري''. وفي اجتماع كل فريق أدلى مدير الجلسات بملاحظات تمهيدية وقدم ممثلو قطاع الأعمال عروضا، ثم أجرى مندوبو الجمعية العامة مناقشات وردوا على أسئلة طرحها جمهور الحاضرين. وفيما يلي موجز للعناصر الموضوعية البارزة لمحاضر أعمال الاجتماع.

١ - افتتح الاجتماع رئيسه صاحب السعادة السيد جوليان ر. هونته (سانت لوسيا)، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، ورحب بجميع أعضاء الأفرقة والمشاركين الآخرين. وأعرب الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية عن الارتياح لمستوى الاهتمام بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. واسترعى الانتباه إلى الدور الهام للفعاليات غير المتنمية للدولة، ولا سيما كيانات قطاع الأعمال، في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وعرض الرئيس بإيجاز تنظيم الاجتماع والمواضيع التي يتعين أن يناقشها أعضاء الأفرقة. ودعا إلى إجراء مناقشة مفتوحة وصريحة.

الفريق ١: زيادة فعالية الروابط بين قطاع الأعمال والحكومة في تنفيذ توافق آراء مونتيري

٢ - افتتحت الاجتماع مديرة جلسات الفريق، ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمينة العامة للغرفة التجارية الدولية، وقدمت أعضاء الفريق. وبدأت كلمتها بوصف مشروع جار تضطلع به الغرفة التجارية الدولية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وأضافت أن هدف المشروع يتمثل في مساعدة أقل البلدان نموا على جلب الاستثمار من خلال إعداد ونشر دلائل للاستثمار بخصوص تلك البلدان. وقد أُعدت دلائل لكل من إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وكمبوديا ومالي وموزامبيق ونيبال. وتهدف الدلائل إلى تمكين هذه البلدان من جلب الاستثمار. ويتم ذلك من خلال إجراء دراسات استقصائية (يشارك فيه المستثمرون المحليون والدوليون والحكومات المتلقية) توفر معلومات عن احتياجات الأعمال التجارية والعراقيل التي تواجهها، فضلا عن تيسير توفير معلومات غير متحيزة للمستثمرين.

العروض

٣ - قدمت ماري كيغوزي، المديرة التنفيذية لهيئة الاستثمار الأوغندية، وصفا للتقدم الذي أحرزته أوغندا في تهيئة بيئة تمكينية لجلب الاستثمار الأجنبي. وأكدت على أن الظروف الواجب توفرها لجلب الاستثمار المباشر الأجنبي مشابهة كثيرا للظروف التي تمكن من تشجيع المؤسسات والاستثمار على الصعيد المحلي. ويشمل ذلك وضع نظام قانوني وتنظيمي مناسب وقابل للإنفاذ، وكفالة سيادة القانون والشفافية، ووضع سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة، وتحقيق الاستقرار السياسي. ونتيجة للإصلاحات التي اضطلعت بها، ارتقت أوغندا من رتبتها العالمية الحادية والستين بعد المائة في أوائل التسعينات، من حيث القدرة على جلب الاستثمار الخارجي، إلى الرتبة الثامنة والخمسين في عام ٢٠٠٢. وشددت أيضا على أهمية

دليل الاستثمار الذي وضعته الغرفة التجارية الدولية والأونكتاد، بوصفه آلية توفر معلومات موثوقة للمستثمرين الأجانب المحتملين.

٤ - وتحدث إدواردو مونتيال، مدير مصرف أمريكا الوسطى والمرشح لرئاسة وكالة النهوض بالاستثمار في نيكاراغوا، عن استخدام شبكات مشتركة بين الحكومة والمستثمرين لتهيئة بيئات مواتية لقطاع الأعمال. وأبرز الحاجة إلى مزيد من التشاور في مجال السياسات بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أن الوكالة النيكاراغوية للنهوض بالاستثمار، بدعم من الحكومة السويسرية وكجزء من مبادرة غرفة المقاصة العالمية، تقوم حاليا بتدشين شبكة على الإنترنت خاصة بنيكاراغوا لتيسير تبادل المعلومات والآراء بين الحكومة والمستثمرين المحتملين. وسيعرض كل من الحكومة والمستثمرين (المحليين وكذلك الأجانب) مبادرات ومقترحات يكون بإمكان الطرف الآخر تقديم إفادة مرتجعة قيمة بشأنها.

٥ - وأكد الحاج بامانغا توكور، رئيس المائدة المستديرة الأفريقية لقطاع الأعمال، على ضرورة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد صناعات ريفية قادرة على البقاء، تكون قائمة على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيكون ذلك متمشيا مع التفوق النسبي لبلدان هذه المنطقة، التي تتوفر لديها موارد زراعية ومعدنية. وسيتعين على القطاع العام وضع سياسات متسقة لتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين على إقامة صناعات ذات صلة لتجهيز منتجاتها الأولية، فتزيد بذلك من قيمة تلك المنتجات وتجعلها أكثر توجها نحو التصدير. ويمكن أن يوفر المانحون والمستثمرون الأجانب ما يلزم من تدريب وبناء للقدرات من أجل دعم الصناعة. وسيجرى قدر المستطاع توظيف القوى العاملة المحلية لتلبية احتياجات هذه الصناعات.

المناقشة

٦ - مع الإقرار بأهمية جلب الاستثمار الأجنبي، تم التأكيد على أهمية الاحتفاظ برأس المال المحلي ومنع هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تهيئة بيئة تمكينية لقطاع الأعمال، وبصورة خاصة بواسطة بيئة متسقة ومستقرة في مجالي السياسات والتنظيم، وفرض سيادة القانون والشفافية.

٧ - وتم أيضا إبراز أهمية توجيه الاستثمار الأجنبي نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الشركات الكبرى. وأعيد تأكيد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمصدر للعمالة والثراء، وكذلك الضغوط التنظيمية والمالية التي يواجهها هذا القطاع في العديد من البلدان النامية. واسترعي الانتباه أيضا في هذا الصدد، إلى أهمية تحويلات المواطنين العاملين في

بلدان أجنبية، وهي تحويلات يمكنها في بعض الحالات أن تساهم في الاستثمارات في مؤسسات صغيرة في بلدانهم الأصلية.

الفريق ٢: الطرق العملية لتعبئة رأس مال القطاع الخاص لتنفيذ توافق آراء مونتيري

٨ - افتتح الاجتماع مدير جلسات الفريق، بول أوندروود، المدير التنفيذي لمجلس قطاع الأعمال من أجل الأمم المتحدة، وقدم أعضاء الفريق.

العروض

٩ - تحدث فرانك فرناندز، النائب الأقدم للرئيس وكبير الاقتصاديين برابطة صناعة البورصة، عن المقترح الذي تقدمت به منظمات مالية كبرى من القطاع الخاص (تمثل مستثمرين في ديون الأسواق الناشئة) والداعي إلى وضع مبادئ توجيهية محددة لإصدار السندات السيادية (أحكام العمل الجماعي)، فضلا عن مدونة لقواعد السلوك بشأن العلاقات بين الدائنين والمدينين. وأبرز أن أحكام العمل الجماعي، التي وُضعت بالتشاور مع مُصدري تلك السندات، ستيّسر إعادة هيكلة الديون، وفي الوقت ذاته على تعزيز حقوق الدائنين. وقد أصدر كل من أوروغواي والبرازيل والمكسيك سندات تضمنت تلك الأحكام ولم يؤثر ذلك في عملية تسعير السندات. وقدم السيد فرناندز أيضا معلومات بشأن التقدم المحرز في وضع مدونة قواعد سلوك طوعية توفر مقاييس متعلقة بالسلوك والمسؤوليات للمشاركين الرئيسيين في تمويل الأسواق الناشئة. وبما أن بلدان مجموعة الـ ٢٠ تقوم هي أيضا في الوقت الحاضر بمناقشة مدونة لقواعد السلوك، فقد دعاها إلى التشاور مع المنظمات المالية الرئيسية للقطاع الخاص، وإلى وضع مقترح تلك المنظمات في الاعتبار.

١٠ - وشدد دان بوند، النائب الأول لرئيس مجموعة شركات التأمين ''آنباك'' على أهمية تقاسم عبء المخاطر بين القطاعين العام والخاص في تشجيع تمويل مستثمري أسواق رأس المال في مشاريع الهياكل الأساسية للبلدان النامية. وبإمكان القطاع الخاص أن يمول بعضا من هذه المشاريع، لكن القطاع العام يجب أن يتخذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض إليها المستثمرون من القطاع الخاص. وأكد السيد بوند أيضا على أهمية العملة المحلية وأسواق السندات الدولية في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية. وبصورة خاصة، فإن مستثمري السندات لهم آفاق أطول أجلا من المصرفيين، وهذا مناسب جدا لمشاريع الهياكل الأساسية. ثم قدم السيد بوند، وصفا لفريق خبراء معني بالهياكل الأساسية، تم إنشاؤه بالاشتراك مع ممارسين تابعين لكيانات ذات صلة من القطاعين الخاص والعام. ويهدف ذلك الفريق إلى المساعدة في تسهيل تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص، والتخفيف من

العراقيل التي تعوق تمويل مشاريع الهياكل الأساسية بالسندات في العالم النامي. وقد أنشئ محفل للمناقشة على الإنترنت من أجل تسهيل الاتصال بين أعضاء هذا الفريق. ودعا السيد بوند الخبراء من البلدان النامية إلى المشاركة بنشاط أكثر في هذه المناقشات.

١١ - وتحدث شارلز شاومين، نائب الرئيس الأقدم لمؤسسة السويس للبيئة عن مسألة إتاحة أداة لاستثمار رأس المال الخاص في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية. وعرض تلك المسألة بإيجاز في سياق العمل الذي تضطلع به مؤسسة السويس للبيئة التي تشارك في تشغيل وإدارة خدمات عامة، بما في ذلك الخدمات في قطاع المياه والمرافق الصحية، في بلدان نامية. وبصورة هامة، فهي تيسر توفير المقادير الكبيرة من رؤوس الأموال التي يتعين استثمارها في هذه الأنظمة، وذلك من خلال تشغيل الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات للمنتفعين بطريقة تؤمن العائدات للمستثمرين. بيد أن السيد شاومين أبرز أن القطاع الخاص لا يمكنه أن يقوم بمباشرة المشاريع، إذ أن هذا اختصاص تنفرد به السلطات العامة، ولا يمكنه تحمل مخاطر لا قبل له بالسيطرة عليها أو التخفيف منها (بما في ذلك مخاطر الاقتصاد الكلي مثل خفض سعر العملة). وللتغلب على هذه المشاكل، دعا السيد شاومين المؤسسات المالية الدولية إلى أن تمول جزئيا مشاريع القطاع العام وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات مشاريع المياه والمرافق الصحية على المدى البعيد جدا، لدى القيام بإعادة هيكلة ديونها. ودعا أيضا إلى النظر في مخططات للتأمين من أجل المساعدة في التغلب على الأثر الذي يترتب على تغيرات الاقتصاد الكلي المفاجئة بالنسبة للعقود، بما في ذلك الأثر المترتب على خفض سعر العملة.

١٢ - قدمت ماي فلور، مديرة تنمية قطاع الأعمال بمؤسسة أونديو الفلبينية، عرضا موجزا للدروس المستفادة من مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه بمانيلا عاصمة الفلبين. ورغم أنه تم تحقيق مكاسب من مشاركة القطاع الخاص (منها مثلا تحسين التغطية بالخدمات ومدى توافر المياه)، فقد ظهرت أيضا مشاكل (عانت منها بالخصوص إحدى الشركات، ''ماينيلاد لخدمات المياه''، وهي اتحاد لمؤسسة السويس للبيئة وشركة بانبرس، التي فازت بعقد الامتياز لتغطية المنطقة الجنوبية من مدينة مانيلا). وذكرت السيدة فلور أن هذه الصعوبات نشأت عن تصميم المخطط الذي حمَّل شركة ماينيلاد ٩٠ في المائة من عبء خدمة الدين الخارجي للحكومة، وتفاقمت بسبب الصدمات الناتجة عن خفض سعر البيزو في عام ١٩٩٧، الأمر الذي اضطر الشركة إلى رفع الأسعار. والدرس الرئيسي المستفاد من كل ذلك هو أنه، في حين أن مشاركة القطاع الخاص في توفير منافع أساسية مثل المياه يمكن أن تحقق فوائد هامة، فإنه يتعين التفكير بعناية في تنفيذها وتصميمها. ويمكن أيضا أن تساعد المؤسسات المالية الدولية في التصدي لمسألة خفض سعر العملة، ربما من خلال السماح بدفع حصة من القروض بالعملة المحلية.

المناقشة

١٣ - أشير إلى أن التمويل من المانحين، في ميدان بناء القدرات (على سبيل المثال، من خلال بناء المؤسسات والهياكل لدعم أسواق رأس المال المحلية) أو من خلال مباشرة المشاريع، يمكن أن يكون حفازا لجلب الاستثمار إلى البلدان النامية.

١٤ - وأُعرب عن القلق من أن بعضا من أقل البلدان نموا، رغم أنها نفذت سياسات سليمة وهيأت بيئة تمكينية مواتية لقطاع الأعمال، لم تتمكن من جلب استثمار كاف من القطاع الخاص الأجنبي. وقد ذُكرت في هذا الصدد أهمية تنفيذ تدابير مناسبة في مجال العلاقات العامة لإعلام المستثمرين بشأن اقتصاداتها، فضلا عن إنشاء مؤسسات مناسبة لجلب الاستثمار (من قبيل وكالات النهوض بالاستثمار). وتم التشديد أيضا على الحاجة للتغطية بأنشطة وكالات وضع التقديرات الدولية ولإنشاء وكالات وطنية لوضع التقديرات، وهي وكالات تعمل جميعا على إعلام المستثمرين.

١٥ - وأثيرت أيضا مسألة حماية المستثمرين الأجانب والدائنين في إطار مشاريع الهياكل الأساسية من خطر التخفيضات الشديدة لأسعار العملات. وقد وفرت شركة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار التابعة لحكومة الولايات المتحدة هذه الحماية حديثا بواسطة مرفق للسيولة النقدية يتولى إتاحة العملات الأجنبية للمشاريع التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في خدمة الديون نتيجة لتخفيض هام لقيمة العملات المحلية. واستُخدم هذا المرفق لتمويل مشروع مولّد تياته للطاقة الكهربائية. ويمكن استخدام هذا المرفق إذا تم تعديل أسعار المنتجات (الطاقة الكهربائية مثلا) تمشيا مع معدلات التضخم الداخلية، ومن المفروض أن يتسنى أفضل استخدام للمرفق في البلدان التي تكون فيها أسعار المنتجات وأسعار الصرف مرنة بصورة معقولة. ولن يكون مقدمو التسهيلات في مجال السيولة النقدية معرَّضين إلى خطر فائق، إذ أن أسعار المنتجات المعدلة تبعا للتضخم، وفقا لنظرية تعادل القدرة الشرائية نتيجة لتعديل سعر الصرف، سوف تمكِّن المشاريع في نهاية الأمر من تسديد مستحقاتها للمرفق. وما زال يتعين التوصل إلى جعل هذا النوع من الحماية متاحا على نطاق أوسع.

الفريق ٣: تعزيز اتساق السياسات لتنفيذ توافق آراء مونتيري

١٦ - افتتح الاجتماع مدير جلسات الفريق، ريك سامانس، وهو مدير القضايا العالمية بالمنبر الاقتصادي العالمي، وقدم أعضاء الفريق. وأشار في ملاحظاته التمهيدية إلى وجود بُعدين للاتساق. أولا، ثمة حاجة لمزيد من التكامل بين التجارة والمعونة والمالية لزيادة النمو الاقتصادي وخفض مستوى الفقر. ثانيا، تتزايد حاليا أهمية الاضطلاع بجهود أكثر تكافلا

وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وقد أعيد في الواقع تعريف مفهوم التعددية بغية إشراك جميع أصحاب المصلحة.

العروض

١٧ - تحدث باراغ خانا، المستشار لدى المنبر الاقتصادي العالمي والزميل الزائر لمؤسسة بروكينغز، عن مبادرة سياسة الحكم العالمية التي يضطلع بها المنبر الاقتصادي العالمي. ويهدف ذلك المشروع إلى تحقيق مزيد من المساءلة بخصوص المسائل المتعلقة بمدى التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي حاليا صوب بلوغ عدد من الأهداف الهامة التي حددها، وبصورة خاصة مسألة مدى الجهود التي يبذلها حاليا كل واحد من العناصر الفاعلة - الحكومات، والمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال، والجماعات المحلية، والمجتمع المدني - ومدى تعاونها حاليا في هذا الصدد. وسيجري إعداد تقارير سنوية تتضمن، أولا، عرضا موجزا للتقدم الذي أحرزه العالم صوب تحقيق الأهداف المحددة الوارد سردها في الإعلان بشأن الألفية وسائر الأهداف المعلنة في خلال العقود القليلة الأخيرة، وثانيا، تقييما لمستوى الجهود التي بذلتها الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والجماعات المحلية، ومستوى التعاون فيما بينها سعيا إلى تحقيق كل من هذه الأهداف. وذكر السيد خانا أن أحد الاستنتاجات الأولية يتمثل في أن أصحاب المصلحة العالميين لا يخصصون حاليا إلا جزءا قليلا من الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. وأكد أيضا على أنه بالرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الكبرى عن الوفاء بتلك الالتزامات، فإن القطاع الخاص بإمكانه أن يقدم مساهمة هامة من خلال تكملة جهود السلطات العامة.

١٨ - وتناول هاني فينداكلي، نائب رئيس فريق كلينتون التحدّيين المزدوجين المتمثلين في إيجاد فرص العمالة وإصلاح الاقتصاد في البلدان النامية. ومع الإقرار بأن إيجاد فرص العمالة يمثل أهم فرادى التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان في الوقت الحاضر، أبرز السيد فينداكلي أن بطء الإصلاح الاقتصادي هو العائق الرئيسي الذي يحول دون إيجاد فرص العمالة. وبما أن وتيرة الإصلاح تخضع بدورها لتأثير العوامل الاجتماعية - السياسية، فإن مهمة واضعي السياسات تتمثل في التوصل إلى كسر هذه الحلقة المفرغة وإيجاد فرص العمالة في مستقبل قريب. وأعرب السيد فينداكلي عن الرأي بأن إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي تهيئة بيئة تمكينية على نحو أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام رؤوس أموال المشاريع من أجل تيسير حصولها على التمويل.

١٩ - وتحدثت ماري كافاناو، رئيسة الإدارة (التقديرات السيادية) بمؤسسة Standard & Poor's عن مسألة وضع تقديرات سيادية للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بغية تحسين إمكانية وصولها إلى أسواق رأس المال الدولية. ووصفت الطريقة التي تقوم بها مؤسستها حاليا، في إطار مشروع يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوسيع نطاق تغطية تقديراتها السيادية في تلك المنطقة. وقد أسندت حديثا تقديرا طويل الأجل بدرجة ''حسن جدا'' (+B) لغانا ويُتوقع أن تضع العديد من التقديرات السيادية لأول مرة في إطار البرنامج. وأعربت السيدة كافاناو عن الرأي بأن التقديرات السيادية سوف تساعد، في هذه المنطقة مثلما حدث في أماكن أخرى، على تخصيص المدخرات والاستثمارات بمزيد من الفعالية، وعلى التقليل من عدم اليقين بشأن المعلومات المقدمة، وأن تنمّي رؤوس الأموال والأسواق المالية على الصعيد المحلي وتحسّن سيولتها النقدية، وأن تُظهر استعداد الحكومة لتوخي الانفتاح والشفافية في التعامل مع الدائنين. وحتى لو لم يكن للحكومة نشاط في مجال الاقتراض، فإن التقدير السيادي يوفّر مرجعا قياسيا يمكن أن ييسّر الاقتراض غير السيادي وأن يتحقق على أساسه مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن خلال تعزيز تطوير الأسواق المالية، يمكن أن تساعد التقديرات الائتمانية أيضا على الاحتفاظ بالمدخرات المحلية التي يمكن، لولا ذلك، أن تنتقل إلى الخارج.

المناقشة

٢٠ - وطُرح سؤال بخصوص ما إذا كانت تقديرات الدين السيادي تُظهر التوزيع غير المتكافئ للدخل وقد أُقر بأن المؤشرات من هذا النوع، في حين أنها غير مدرجة صراحة في معايير التقدير، يمكن أن تؤثر ضمنا في التقديرات من خلال مؤشرات أخرى مثل مؤشرات المخاطر السياسية والاجتماعية.

٢١ - وتم التشديد على أهمية فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية للإصلاح. وأشير إلى أن الأوضاع القانونية وكامل مجال إدارة الشركات لها أسس ثقافية وتاريخية يجب أخذها في الاعتبار لدى وضع السياسات.

الاستنتاجات

٢٢ - أثير عدد من المسائل في أثناء تقديم العروض وفي المناقشات التي أجراها ممثلو قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرون الحاضرون:

(أ) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المؤسسات المحلية والمستثمرين المحليين. أولا، ينبغي الإقرار بأن وجود قطاع مؤسسات محلي مزدهر كثيرا ما يكون شرطا مسبقا لجلب الاستثمار الأجنبي، لأن المستثمرين المحليين والأجانب لهم اهتمامات مماثلة فيما يتصل بوجود نظام قانوني وتنظيمي مناسب وممكن التنفيذ، وبسيادة القانون

والشفافية، وسياسات الاقتصاد الكلي المناسبة والاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أنه من الهام جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه من الضروري بنفس الصورة أن يحول واضعو السياسات دون هجرة رأس المال من البلدان النامية وذلك بتلبية احتياجات المستثمرين المحليين ومراعاة اهتماماتهم؛

(ب) تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا كمصادر للعمالة والثروة، ويتعين وضع سياسات تستهدف التخفيف من الضغوط المالية التي تواجهها وتوفير التدريب اللازم لها. وتم إبراز أن رؤوس أموال المشاريع يمكن أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، دعا أحد ممثلي قطاع الأعمال من أفريقيا إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق قدرة الصناعات على البقاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيتعين على القطاع العام أن يضع سياسات متسقة في حين يكون بإمكان المانحين والمستثمرين الأجانب أن يوفروا التدريب اللازم ويبنوا القدرات لدعم الصناعات؛

(ج) ثمة حاجة لإنشاء آليات بغية تعزيز التشاور بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وبالإمكان استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتحقيق ذلك. على الصعيد الوطني، يمكن أن تؤدي شبكات مشتركة بين الحكومة والمستثمرين دورا هاما في تعزيز ثقة المستثمرين. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يتشاور القطاعان العام والخاص ويتعاونا في عدد من الميادين، منها إنشاء آليات لمعالجة مشكلة الدين، وكذلك في تيسير تقاسم المخاطر بين القطاعين وتشجيع تمويل أسواق رأس المال لمشاريع الهياكل الأساسية؛

(د) في حين يمكن أن تسمح مشاركة القطاع الخاص في تشغيل وإدارة مرافق المنافع الأساسية مثل المياه بتحقيق فوائد هامة، يجب تصميم وتنفيذ المشاريع في هذا المجال بعناية من أجل كفالة استدامتها. إن هذا هام بصورة خاصة نظرا للأهمية الاجتماعية لهذه القطاعات ولضرورة تجنب آثار غير مرغوب فيها مثل الزيادات الحادة في الرسوم. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تدعم المؤسسات المالية الدولية هذه المشاريع بعدد من الطرق منها، على سبيل المثال، النظر في إمكانية استخدام مخططات التأمين للمساعدة في التصدي للآثار المترتبة على تغيرات الاقتصاد الكلي المفاجئة في العقود بالنسبة للمشغلين من القطاع الخاص، بما في ذلك الآثار المترتبة على خفض سعر العملة. وبإمكان المؤسسات المالية الدولية أن تساعد أيضا في طرق قضية خفض سعر العملة وقد يتسنى لها القيام بذلك عن طريق السماح بتسديد قسط من الدين بالعملة المحلية؛

(هـ) والتغطية بالتقديرات التي تضعها الوكالات المتخصصة في هذا الميدان مستصوبة بالنسبة للبلدان التي تود زيادة مشاركة المستثمرين الخاصين في اقتصاداتها. يمكن أن تسمح التقديرات بزيادة ثقة المستثمرين وموثوقية واضعي السياسات، كما يمكنها أن تعزز تنمية أسواق رأس المال. وفضلا عن ذلك، فإن تلك التقديرات يمكن أن تسترعي انتباه المستثمرين الأجانب إلى بلدان لم تكن تحظى باهتمامها. بيد أنها، لكي تحقق أقصى فعالية في جلب الاستثمار، يجب أن تكون مصحوبة بتحسين للخيارات الأساسية في مجال السياسات وبمزيد من الشفافية. كما أن فعالية وكالات التقدير تتوقف على مدى توافر معلومات اقتصادية ومالية دقيقة ومقدمة في الوقت المناسب؛

(و) وشدد المحاورون من قطاع الأعمال في عملية تمويل التنمية على الحاجة لخطط عمل ملموسة في ميدانين: أولا، دعوا إلى تحديد عملية تنسيق متواصلة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد أوصوا بوضع قاعدة بيانات تتضمن أسماء الخبراء الأساسيين في الحكومة والقطاع الخاص الذين يتحمّلون المسؤولية عن تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتجميع هؤلاء الخبراء في فئات لأصحاب المصالح المتعددة تبعا للعراقيل المحددة التي تعوق الاستثمار، وعقد اجتماعات إقليمية وقطرية لوضع وتنفيذ خطط عمل محددة، وقيام كل أصحاب المصلحة بتقديم تقارير مرحلية في اجتماعات تُعقد بالأمم المتحدة. ثانيا، دعوا إلى استنباط وترويج آليات وأدوات محددة لتعبئة رأس مال القطاع الخاص من أجل التنمية. ويتصل هذا بعدة مشاريع وضعها ممثلو قطاع الأعمال وهي متاحة الآن للاستخدام والاعتماد من جانب حكومات البلدان النامية. ودعوا الحكومات إلى العمل معهم لمواصلة استنباط أدوات وآليات تساعد في تنفيذ توافق آراء مونتيري.